

# إعلان السُّلطان قابوس للمؤتلف الإنساني

## الاستهلال

### الوضع الإنساني المشكلات والاحتياجات

يحتاج العالم اليوم وغداً إلى رؤيةٍ ومنطقٍ قيمي وأخلاقي يجدد في الوعي والواقع مقومات الاجتماع والتآلف بين البشر، من حيث إنهم أناسٌ يريدون العيش معاً في «مؤتلف» تنمو فيه إنسانيتهم، وتتحقق فيه آمالهم بحيوات اجتماعيةٍ وطنيةٍ وعالمية، تسودها الكرامة والسلام والقسط والتقدم.

وما كان مطمحُ «الاجتماع الإنساني» والعيش المشترك عبر التاريخ غائباً عن إدراك العقلاء واهتماماتهم؛ لكن نوازع الاختلاف والتغالب على الموارد والسلطات، تارةً باسم الحرية الفردية، وطوراً باسم حق التملك والانفراد، أدخل الأفراد والجماعات في نزاعاتٍ أدت إلى نشوء كياناتٍ للمدافعة والاستقواء، زادت من عوامل الصراع وانقساماته، وأحالت إرادات السلام والتعاون إلى آمالٍ بعيدةٍ ومثالية.

إنّ النزاعات والحروب الكبرى هي أكبر الشواهد على غلبة رؤية القوة في العلاقات بين الناس.

ولقد طرأت في الأزمنة الحديثة ثلاثة متغيّرات:

الأول: التقدم العلمي والتكنولوجي، الذي فتح آفاقاً شاسعةً على المعارف المتنامية، التي أدخلت تغييراتٍ نوعيةً على حياة الإنسان والإمكانات الكبيرة لتطوره وتقدمه.

والمتغيّر الثاني: تفاقُم نزعات وميول المغالبة والعنف؛ لقيام النظام العالمي على توازنات القوة وليس على قوة التوازن.

والمتغيّر الثالث: ظهور تياراتٍ كبرى في الأوساط العالمية تدعو للسلام والعدالة، وتعدُّ ذلك نُصرةً لحقوق الإنسان وتقدُّم الإنسانية.

وما جادل أحدٌ يوماً في أهمية قيمتي السلام والعدالة. ومن أجل ذلك قامت المؤسسات الدولية، واشتُرِع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواثيق والعهود اللاحقة؛ لكنَّ المشكلة كانت دائماً في مفاهيم وإدراكات السلام والعدالة. ولذلك نجد في كثيرٍ من الأحيان أنّ هذين المبدأين أو القيمتين (السلام والعدالة) يقعان في الواقع العالمي على طرفي نقيض!

ومن أجل تجاوُز هذا الواقع المأزقي تتطلب الضرورات الإنسانية اعتماداً الرؤية القيمة والبُعد الأخلاقي. لا بدّ أن نبغ بالعقل الرشيد الناظر في المآلات أفاق حرية الاختيار، والوعي بالمشترك الإنساني المؤسّس للمؤتلف الإنساني.

لقد صارت الاحتياجات الإنسانية المتزايدة ضروراتٍ للبقاء؛ ولذلك لا بدّ من العمل الواعي على الاستجابة لها بالتداول والحوار والتربية، والوعي الكوني القوي المستند إلى رؤيةٍ للعالم قوامها إنسانية الإنسان ومصالحه المشتركة.

إنّ الإنسانية تظل بحاجةٍ للإرادات القوية، ووعي المبادرة، وإرادتها، من أجل طرح البدائل.

ومن أجل التأهّل لذلك كانت هذه المبادرة الجديدة، التي تستلهم خيارات المؤتلف الإنساني؛ وعياً بضرورته لتوجيه النظر إلى المصالح الكلية والجامعة للبشرية جمعاء.

\* \* \*

## مبادرة المؤتلف الإنساني

### الأسباب الموجبة

- استناداً إلى متطلبات الوضع الإنساني في العالم اليوم.
- واستناداً إلى أنّ الافتراقات والانقسامات في العالم قد وصلت إلى حدود الأزمة القيمية والأخلاقية.
- واستناداً إلى ضرورات تجديد رؤى الخير العام والمعروف الإنساني في العالم.

بالنظر إلى كل ذلك:

نُقَدِّمُ اليوم، مستعينين بالله **رَبِّكَ**، وهادفين للإسهام في خير الإنسانية ورُشدها وتقدمها - على إطلاق: «إعلان السُّلطان قابوس للمؤتلف الإنساني».

\* \* \*

## بنود إعلان المؤتلف الإنساني وأبعاده

### البند الأول: البُعدُ الرؤيوي والفلسفي

تقوم فلسفة الإعلان على وحدة البشرية على اختلاف الأديان والإثنيات والأمم والشعوب والدول، وعلى تساوي بني الإنسان في القيمة والحقوق والواجبات والمسؤولية، وعلى حقّ كل فردٍ منهم في الحياة الحرّة والكرامة والأمنّة والمكثفية، وعلى حقّه في ضمانات الحياة الأسرية والوطنية والعالمية. كما على حقوقه الثقافية في الانتماء الديني والوطني والقومي. ويبقى ذلك كلّ قائماً على حقّه في الكرامة وحرّيته في الاختيار، بحيث لا تتصادم اعتبارات الجماعة الوطنية والقومية مع حق الاختيار وحرّيته، وبحيث يقوم الاجتماع الإنساني على عقول وعزائم أناسٍ متآزرين ومتآلفين وعلى افتتاعٍ بأنّ الآخر هو قرين الذات، وليس الخصم لها. وهذا كله يقتضي القول بمؤتلفٍ إنساني يقوم على الحرية من جهة، وعلى العيش المشترك في مجتمعاتٍ وعوالمٍ مفتوحةٍ من جهةٍ ثانية.

## البند الثاني: البُعدُ القيمي والأخلاقي

تحفلُ الحياة البشرية في الأزمنة الحديثة والمعاصرة بمتغيّراتٍ كبرى في جوانب تمسُّ إنسانية الإنسان وكرامته، ولا بد - لكي يتمتع الإنسان بالأمن والاستقرار في المجتمعات والدول والعالم - من ثوابتٍ قيميةٍ وأخلاقية، أو قيم وأخلاق عالمية، يتشكّل بمقتضاها المؤتلف الإنساني المفتوح والجامع في الوقت نفسه، وله خمس قواعد أو مرتكزات:

**\* العقل** من حيث هو أمرٌ يتساوى الناس جميعاً فيه، فيكون بالفطرة والتربية والتجارب، قوّةً للرشد والمشاركة والتدبير في الحياتين الخاصة والعامّة.

إنّ مفردة «العقل» تعني - من ضمّن ما تعنيه - قوّة الوازع في الحيلولة دون المصير إلى شرور الأفكار والأعمال. بيّد أنّه - وقد امتلك سلطات الإدراك والتقدير والتدبير - قد قاد - على وجه الإجمال - الشائنين الفردي والجماعي الإنساني - بوصفه عقل العالم - باتجاهات التفكير الرشيد والمسار الذي يمكن للإنسانية الوثوق به، والاستناد إليه. وإنه اليوم وغداً - وقد قدّم الإسهام الرئيس في تقدّم الإنسانية - يبقى مدعوّاً ومأمولاً في مسارات الرشد للأفراد والجماعات ونظام العالم.

**\* الكرامة الإنسانية**، بوصفها خصيصةً لإنسانية الإنسان، وتتناول سائر جوانب حياته المعنوية والمادية، ومن ضمنها حرّيته وكفايته وقدرته على تلبية حاجاته الأساسية، وحقّه في حرية العقيدة والعبادة، وفي الحريات الأساسية وحقوق المواطنة، وحرّيات التفكير والتعبير.

**\* السلام** من حيث هو توقُّق إنساني، وضرورةٌ للاستقرار والازدهار لدى الأفراد والجماعات، في المجتمعات والدول، وعلى المستوى العالمي. إنه يظلُّ ضرورةً للعيش الإنساني؛ لأنه لا يمكن تصوّره من دونه. ومن أجل ذلك أنشأ النظام العالمي مؤسساتٍ للحفاظ على السلم ما كانت كافيةً لإنهاء النزاعات الكبرى ولا الصغرى، فضلاً على أنّ للنزاعات أسباباً أخرى غير سياسية أو استراتيجية. إنّ حاجة الإنسانية تقتضي أن يرتفع مبدأ السلام إلى مستوى

القيَم الأخلاقية الكبرى التي يقوم عليها المؤتلف الإنساني، بحيث يكون العالمُ عالمَ سلامٍ وتعاونٍ وتآلفٍ وائتلافٍ.

\* **العدالة** من حيث هي قيمة عليا حاکمة للأفكار والتصرفات، في حيوات الأفراد والدول والمنظمات العالمية ضمن المؤتلف الإنساني؛ لأنَّ كل إنسان هو مواطنٌ عالمي، وتُعَدُّ العدالةُ قرينةَ الكرامة والحق الإنساني.

\* **الأخلاق**، من حيث هي خصالٌ وأعرافٌ للتفاهم والتعامل بين الناس. وقد يطرأ على بعضها التعديل أو التغيير؛ لكنها ينبغي أن تبقى ضمن «المعروف» العالمي أو الأخلاق العالمية.

أما الوجوه الأخرى للأخلاق فمنها أخلاق المسؤولية التي يولدها وعي الالتزام بقبول الآخرين أفراداً وجماعاتٍ، وحقوقهم في الحرية والاختلاف، كما الالتزام بفضائل الجوار والتواصل الكريم والودود والإنساني.

### البند الثالث: البعد القانوني

لقد صار «حُكْمُ القانون» قيمةً معتدّاً بها في المجتمعات الحرة والمفتوحة، بل إنه صار قيمةً كبرى على مستوى الدول، وفي النظام العالمي، لأنه يتأسس على المساواة بين المواطنين، وعلى تساوي الناس - أفراداً وجماعاتٍ وأممًا - في القيمة والكرامة في نظام العالم. ولذلك يتوجب أن يبقى القانونُ وحكمه إحدى ركائز المؤتلف الإنساني؛ لارتباطه بقيمتي المساواة والعدالة، وينبغي أن يجري إثراؤه وتطويره على الدوام بمراعاة الأصول القيمية والأخلاقية للحقّ الإنساني.

### البند الرابع: البعد الوطني والثقافي والاجتماعي

تظلُّ مشكلات الهوية والانتماء بارزةً في زمن العولمة، ويعود ذلك إلى خوف الجماعات الصغرى - دينياً أو إثنيًا - من الذوبان في المحيط الكبير الوطني والعالمي، ومن انتقاص الحقوق والكرامة والمواطنة. وفي مقولة المؤتلف الإنساني ينبغي ألا يكون هناك مجالٌ في الوعي والواقع الاجتماعي

والثقافي والوطني لمخاوف القلّة ولا لأوهام الكثرة، بل إنّ التنوع الثقافي - وسواء أكان ذا خلفياتٍ دينية أو إثنية أو جهوية أو لغوية، واستناداً إلى ثقافة الائتلاف - ينبغي أن يصبح إثراءً في المجتمعات المفتوحة القائمة على المواطنة والإنصاف وحكم القانون. إنّ الاعتراف بالحقوق الثقافية للأفراد والجماعات يتم في المؤتلف من خلال التعارف؛ أي تبادل المعرفة والثقة بين الذوات والجماعات، ويحدث ذلك من خلال المساعي الواعية، كما من خلال العيش المشترك. فالحق الثقافي جزءٌ من الحق الإنساني والكرامة الإنسانية، وينبغي أن يظلّ معبراً ضرورياً للمجال العالمي، وللمؤتلف الإنساني الشامل، حيث يكون لكل وحدةٍ بشريةٍ - مهما صغرت، وبلغتها، ودينها وأصلها العرقي - الحق نفسه والاحترام الذي لسائر الذوات والوحدات في الأوطان والعالم.

إنّ هناك بالطبع ظواهرَ مقلقةً بشأن الضغوط على الهويات الصغرى، وتصاعد شعبيات الكثرة؛ لكنّ بالوعي القوي والمتجدد بالحق الإنساني ووحدة الإنسانية، وضرورات التآلف والائتلاف من أجل استمرار حياة البشر وازدهارها، وأن يكون لنا جميعاً مستقبلاً؛ ينبغي أن يظل ممكناً التصدي بقوة السّلم والمواطنة والوساطة والتداول والمصالحة ووعي الإنصاف لكل هذه الظواهر العارضة.

### البند الخامس: البعد الجيواستراتيجي

انقسم العالم في القرن العشرين - وبخاصةً بعد الحرب العالمية الثانية - إلى مناطق ومجالاتٍ استراتيجية وجيواستراتيجية بمعنىين: التقاسم الجيواستراتيجي على أساس مناطق السيادة والنفوذ، والانقسام الاستراتيجي من الناحية الفكرية والأيدولوجية. وقد خفّف ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد والمواثيق والاتفاقيات اللاحقة من هذين الانقسامين؛ إذ جرى الاتفاق على مبادئٍ وقيمٍ مشتركة وتنظيمات وممارسات، إلى حدود الإجماع عليها، كما جرى افتراض النية الحسنة في تطبيقها ولجهات: حلّ النزاعات ونشر السلام، ورعاية حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، كما ورد في العهد الأممي للعام 2016. بيد أنّ الانقسام الجيواستراتيجي ما توقفت آثاره حتى عند حدود سيادة الدول.

ولذلك فإنّ مبادرة المؤتلف الإنساني تطمح إلى اختراق الانقسام، وتجاوز غلبة الأقوياء على الضعفاء، من خلال المواثيق والأعراف الدولية، ومبادرات التعارف ووحدة الإنسانية، باتجاه مراعاة مبادئ وقواعد التآلف والائتلاف، وأشواق وطموحات البشرية إلى السلام والعدل والحرية والتنمية وتحقيق مقتضيات إنسانية الإنسان.

### البند السادس: البُعد الحواري والتداولي

يظلُّ البُعد التواصلي الحواري والتداولي أصلاً أصيلاً في إنسانية الإنسان. ولذلك فهو منهجٌ ووسيلةٌ وغايةٌ من أجل بلوغ أهداف المؤتلف الإنساني. فالإنسان خصيسته الكبرى قُدْرته على التواصل العاقل والتعبير الفاهم والرشيد والهادف بأساليب شتى أهمُّها اللغة واللسان؛ لمقاربة وملاقة الشرط الأساسي في الاجتماع الإنساني، نعني شرط الحق الإنساني في العيش الاجتماعي أو المشترك، والذي تقتضيه طبائع البشر. وقد شاع في العقود الأخيرة عدُّ التداول الاجتماعي والحوار الواسع في الشؤون العامة الوطنية والعالمية والإنسانية - أفقاً ينبغي استكشافه، والسير فيه فيما وراء الأحزاب السياسية الوطنية، والمؤسسات الدولية؛ ليصبح ممارسةً شاملةً يؤدي من خلالها المواطنون العالميون حقَّهم في الاختلاف السلمي والرشيد، ويسجّلون من خلالها ما توصلوا إليه من اتفاقاتٍ، بل ومواضعٍ وتنظيماتٍ لترتيب اجتماعهم الإنساني، وتحسين شروط وظروف أعماله وفعاليتته، من الشؤون التفصيلية إلى القضايا الكبرى.

إنّ الحوار التداولي غنيٌّ بقدر غنى إنسانية الإنسان. وقد خَبَرنا منه عدّة أنواعٍ وأشكالٍ وجدناها مثمرة؛ ومنها:

- الحوار الوطني، وهو ممارسةٌ شورويةٌ كانت لها عندنا وعند غيرنا آثارٌ واسعة وبنّاءة، من حيث الإسهام في قيام الكيانات والدول واستقرارها.
- والحوار العالمي، ضمن المؤسسات الدولية، والجهات والمفوضيات النوعية والمتخصصة.

- والحوار المدني العالمي؛ الذي ترعاه وتسير فيه جماعاتٌ وهيئاتٌ تهدف لمعالجة مشكلات الفقر والفساد البيئي، والاختلالات الناجمة عن الإسراف في استغلال ثروات الطبيعة.
- والحوار في المتّحدات الإقليمية والمناطقية والاستراتيجية؛ لتجاوز مقولة توازن القوى إلى قناعة قوة التوازن.
- وحوار الوساطة والتوسط والتحكيم بين الأطراف المختلفة أو المتصارعة، من أجل حلّ النزاعات، وبلوغ السلام والتعاون. وقد جاء في القرآن الكريم: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: 128] في صغير الأمور وكبيرها.
- والحوار الديني، وهو ذو وظائف متعددة، أهمّها التسامح والتفاهم، وبلوغ سلام الأديان وأخلاقياتها الكبرى والمشاركة.

### في السياسات:

- يُعدُّ هذا الإعلان ساري المفعول منذ إبلاغه إلى الأمم المتحدة.
- تبذل سلطنة عُمان من خلال مؤسساتها جهوداً مستمرةً لمراعاة مقتضياته في سياساتها الداخلية والخارجية، ونشره في العالم من خلال المؤتمرات وورشات العمل، والكتابة في المجالات العلمية ووسائل الإعلام والتواصل الأخرى، بما يسهم في استكشاف وتدبُّر وتدير شؤون المؤتلف الإنساني على النحو المرجوّ.
- يلتزم الإعلان بالموثيق الدولية والعالمية، ويؤيد كل المبادرات الساعية للسلام والعدالة والكرامة ومكافحة الاختلالات في الشأن الإنساني.





## الورقة الشارحة: النطاق النظري

### 1- الإطار التعريفي:

المراد بالمؤتلف في الإعلان المقولة الداهية إلى أنّ البشر بما هم كائنات إنسانية عاقلةً أفراداً وجماعات، اختاروا بمقتضى الطبيعة ومقتضى الاحتياجات البشرية المشتركة العيش معاً في وحداتٍ ومجتمعاتٍ صغرى وكبرى ومن الأسرة إلى القرية والمدينة والتمتدّ والدولة. ولأنّ عامل الاختيار العميق، وعامل الإرادة الواعية، أديا ويؤديان دوراً أساسياً في هذا الاجتماع المدني الإنساني؛ فإنّ مقولة المؤتلف، أي التجمع القائم على الألفة والأنس من جهة، وعلى الائتلاف الإرادي العاقل الطبيعي والمصلحي من جهةٍ ثانية، يحيلان على مفهوم «المؤتلف الإنساني» باعتباره التعبير الأكثر ملاءمةً ومطابقةً لجوهر العلائق والصلات بين بني البشر.

والحقيقة أنّ درجات الوعي عبر العصور بمقتضيات العيش معاً والعيش المشترك، تختلف لدى الأفراد والجماعات والأمم والكيانات قوةً وضعفاً. ولذا فإنّ المصير إلى مفهوم المؤتلف ومقولته، يمثّل في الوقت نفسه تعريفاً بمقتضيات الوجود الإنساني - ودعوةً إلى وعيٍ متممٍ بالإمكانات الشاسعة والأفاق الحافلة لإنسانية الإنسان، من خلال المؤتلف المنفتح على وحدة الإنسانية وتحررها وسلامها وتعاونها وتقدمها.

### 2- السياق الفكري والمعرفي:

أ - التغييرات النوعية والجزرية التي داخلت حيوات البشر في طرائق العيش والتفكير، والناجمة عن الاجتياحات التكنولوجية، والكشوفات في مجالي الطبيعة والإنسان، وثقافة الحقائق الاعتبارية التي تنتجها وسائل التواصل. وقد أفضى ذلك كله إلى صدعٍ عميقٍ في مرجعيات البشر العقديّة والأخلاقية والنفسية والإنسانية.

ب - الاختلالات البيئية الكبيرة التي أثرت في الانتظام الكوني، ونشرت مهدداتٍ بارزةً لحياة الإنسان والحيوان والنبات وسائر الكائنات، وما أمكن التوافق بين المتنفذين في العالم على التصدي الحاسم لها بالإيقاف أو المعالجة.

ج - الاختلالات الاستراتيجية في نظام العالم، نتيجة الصراع بين القوى الكبرى فيه، وتعطل أو ضعف آليات الضبط والتوازن، مما فتح المجال العالمي على نزاعاتٍ وحروب، فأقمت من مشكلات العنف والفقر والهجرات وشتى مظاهر البؤس والتتكر لإنسانية الإنسان، وآماله في السلام والكرامة والاستقرار.

د - تصاعد ظواهر العولمة، التي تُعلي الجوانب المادية في الحياة، على حساب إنسانية الإنسان. ورغم الدعوات المتكاثرة للانتصار لقيم وأخلاقيات العدالة والحق الإنساني في الكرامة والسلام؛ فإنّ الظواهر العولمية السلبية تتفاقم، شأنها في ذلك شأن الاختلالات البيئية، والاختلالات الاستراتيجية.

هـ - الإعلان هو حصيلة خمسين عاماً من السياسات المتوازنة التي صاحبت حكم صاحب الجلالة السُّلطان قابوس بن سعيد - طيب الله ثراه - على الصعيدين الإقليمي والدولي والتي تساوقت مع الأعراف العالمية والمواثيق الدولية، وأفادت التجارب والمراجعات من خلالها الحاجة إلى وعي التلاؤم مع خطوط تلك السياسات وتقوية دعائمها في عقل العالم وتوازن القوى وليس قوى التوازن.

### 3- رسالة الإعلان:

يحمل إعلان «المؤتلف الإنساني» نداءً ورسالة الدعوة إلى نهجٍ جديدٍ في فهم قضايا ومشكلات البشرية يقوم على المقاربة القيمية والفهم الأخلاقي، وهي المقاربة التي ما عاد هناك غنى عنها لأنها تستند إلى الضرورات الإنسانية في البقاء، وفي الحياة الإنسانية الكريمة من طريق العقل الرشيد (عقل العالم)، والسلام، والعدالة، والحقّ الإنساني في الحرية المسؤولة، والكرامة المعتمدة، والتداولية الحوارية، التي تتجاوزُ ذهنيات المغالبة والاستيلاء، وممارسات الكراهية.

إنّ رسالة الإعلان هي تأييد وتأكيد الحق الإنساني العام في المؤتلف المتضامن باعتباره القيمة العليا التي تقتضيها إنسانية الإنسان، ووحدة الإنسانية وائتلافها.

#### 4 - أهداف الإعلان وغاياته:

أ - استحداث وعي متجدد لدى المجتمع العالمي بالاستناد إلى القيم الكبرى للمؤتلف الإنساني بوصفها المدخل لتصحيح المسار الإنساني وتجديده وتصويبه.

ب - اعتماد المقاربة القيمية الإنسانية الشاملة للمؤتلف لفتح الأفق الأوسع للأمم مع العالم.

ج - اعتماد نهج الحوار والتداول بين الأفراد والجماعات والوحدات التي يتشكّل منها المؤتلف الإنساني بهدف التوصل إلى التعارف المتبادل والتآلف من جهة، وبهدف التربية والتدريب على خطاب التطوع والمبادرة والكرامة والسلم في مجالنا الثقافي وفي العالم أجمع.

#### 5 - سياق المعرفة والنهج والمفهوم:

يتكون الإعلان من ستة بنودٍ تعالج الأبعاد المختلفة لمقاربة القيمة والحقّ في «المؤتلف الإنساني». ويتقدم ذلك استهلالاً في الوضع الإنساني واحتياجاته العاجلة، التي تقتضي العودة إلى الأصول والثوابت الإنسانية التي تمثلت في العيش معاً في مؤتلفٍ تستمر فيه إنسانيتهم في النمو. ويتحقق ذلك من طريق الحيوات الاجتماعية الوطنية والعالمية التي تسود العيش الإنساني المشترك فيها مبادئ وممارسات الكرامة والسلام والعدالة والكفاية والتقدم. ويحدّد الاستهلال عوامل التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير، والذي غير حياة الإنسان والكائنات الأخرى على هذه الأرض دونما إصغاءٍ كافٍ أو انضباطٍ بالأصول القيمية والأخلاقية، كما يشير إلى تفاقم نزاعات الغلبة والعنف بسبب قيام النظام العالمي على توازن القوى وليس على قوة التوازن. وأخيراً بروز الحاجة الملحة في عوالم «تنازع البقاء» إلى المقاربة القيمية والأخلاقية، والتي تعمل عليها تيارات عالمية متعددة تبتغي السلام والعدالة والتصدي الناجع للمشكلات الإنسانية المتفاقمة. إن تلك المساعي والطموحات تحتاج دائماً إلى مبادرات وأفكارٍ جديدة من أجل الاستجابة الأفضل والأفعل للتحديات. وفي هذه السياقات بالذات تأتي مبادرة السُلطان قابوس لجعل المرتكزات القيمية للمؤتلف طليعةً في الخيارات والبدائل لإصلاح الوضع الإنساني.

يعرض البند الأول من الإعلان البُعد الرؤيوي والفلسفي، الذي يقوم على مقولة وحدة البشرية، وتساوي بني الإنسان في القيمة والحقوق والواجبات والمسؤولية. ومن أجل مواجهة سلبيات التغالب أو التفرقة التي تنال من خيار العيش معاً بشروط الحرية والكرامة والانتماء؛ فإنّ مبادرة «المؤتلف الإنساني» تعمل انطلاقاً من هذه الرؤية لتقوية الوعي والالتزام بمقتضيات المؤتلف وشروطه.

أما البند الثاني فيقدم البُعد القيمي والأخلاقي الذي تفرضه ظروف التآزم العالمي والإنساني بوصفه الخيار الصحيح لمواجهة التحديات بشكل إيجابي، وتفكيك حالات التآزم، والتشارك مع حلفاء ضمن المؤتلف الإنساني الجامع.

ولهذا البُعد خمسة مداخل: مدخل العقل بما هو أمرٌ يتساوى فيه الناس جميعاً، ويصبح بالتجارب والتربية والتدريب قوةً للرشد في مجالات المؤتلف الصغرى والكبرى. ومدخل الكرامة بوصفها خصيصة لإنسانية الإنسان، ومن ضمنها حرّيته وكفائته وحقه في حرية العقيدة والعبادة، والوطن والمواطنة، وحرّيات التفكير والتعبير. ومدخل السلام بما هو توقُّع إنساني، وضرورةً للاستقرار والازدهار. وبسبب أهميته للسكينة والانتظام، أقام النظام العالمي مؤسساتٍ للحفاظ عليه وصونه. بيدَ أنّ ذلك ما كان كافياً. ولذا فإنّ حاجة الإنسانية تقتضي أن يرتفع مبدأ السلام إلى مستوى القيم الأخلاقية الكبرى التي يقوم عليها المؤتلف الإنساني ومدخل العدالة بما هي قيمة عليا حاکمة للأفكار والتصرفات في حيوات الأفراد والجماعات والدول. فكل إنسان هو مواطن عالمي يعتبر العدالة قرينة الكرامة والحق الإنساني. ومدخل الأخلاق بما هي خصال وأعراف للتفاهم والتعامل بين الناس، صارت بمثابة «المعروف العالمي».

ومن جهة ثانية هناك أخلاق المسؤولية التي يولدها وعي الالتزام بقبول الآخرين أفراداً وجماعات، وحقوقهم في الحرية والاختلاف. كما الالتزام بفضائل الجوار والتواصل المُبدع والإنساني.

أما البند الثالث فهو البُعد القانوني أو حكم القانون في المجتمعات والدول، وهو قيمة معتبرة في المجتمعات الحرة والمفتوحة وفي النظام العالمي، لأنه يتأسس على المساواة بين المواطنين، وعلى تساوي الناس في القيمة والكرامة.

ولذلك يبقى حكم القانون إحدى ركائز المؤتلف الإنساني لارتباطه بقيمتي المساواة والعدالة، والمراد أن تبقى أصوله القيمية والأخلاقية معتبرة ومرعية.

وفي البند الرابع جرى التركيز على البُعد الوطني والثقافي والاجتماعي. فالجماعات الصغيرة الإثنية أو الدينية أو الجهوية واللغوية، تظل في خشية من انتقاص الحقوق والكرامة والمواطنة. وفي المؤتلف لا ينبغي أن يكون هناك مجال في الوعي والواقع لمخاوف القلة أو أوهام الكثرة. إن الظواهر المقلقة بشأن الضغوط على الهويات الصغرى، وتصاعد شعبيويات الكثرة، ينبغي بمقتضى قواعد المؤتلف الإنساني ومنطقه القيمي والأخلاقي أن تجري مواجهتها بمنطق السلم والعدل والمساواة والمواطنة ووعي المراجعة والمصالحة والإنصاف.

وفي البند الخامس جرى التأكيد على البُعد الجيواستراتيجي للمؤتلف. فقد انقسم العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى وحدات قومية تسيطر فيها مبادئ السيادة، وأخرى جيواستراتيجية يسيطر فيها منطق التغالب بين الدول الكبرى. وما أفادت آليات الضبط والتوازن في الحفاظ على سيادة الدول، ولا على الاستقرار في مناطق التقاسم الجيواستراتيجي. وتطمح مبادرة المؤتلف الإنساني إلى اختراق الانقسام، وتجاوز غلبة الأقوياء على الضعفاء من خلال المواثيق والأعراف الدولية، ومن خلال حوارات وتداولات التعارف ووحدة الإنسانية، وأشواقها للسلام والعدل والحرية والتنمية.

أما البند السادس والأخير من إعلان المؤتلف فيُعنى بالبُعد الحواري والتدائلي. وهو منهج ووسيلة وغاية في تعامل الناس وتواصلهم ضمن المجتمع المدني العالمي، والوحدات الأصغر. وهو يعتمد العقلية والإقناع وإدراك المصالح المشتركة. وقد ذكر الإعلان عدة أنواع وأشكال للحوار والتداول المثمر والفاعل الذي أثبتته التجارب مثل الحوار الوطني، والحوار العالمي، والحوار المدني العالمي، والحوار في المستجندات الإقليمية والمناطقية والاستراتيجية، وحوار الوساطة بين الأطراف المختلفة أو المتصارعة.

وفي نهاية الإعلان جرى عرض السياسات العملية التي يقترحها الإعلان للسير في المبادرة الجديدة، وإحداث حراك من حولها، وتداول مفيد ومثمر.

## 6- تميُّز الإعلان والمسارات:

إنَّ المقاربة القيمية والفكرية التي ينتهجها إعلان السُّلطان قابوس للمؤتلف الإنساني جديدةٌ من حيث التصوُّر ومن حيث المنهج والتركيب. فهي مقارنةٌ تقوم على القيمة والقسط الإنساني. وهي شاملةٌ من حيث إنها تنطلق مصطلحاً ومنهجاً من وحدة المصير الإنساني دون أن تستند إلى خصوصيةٍ من أي نوع إلا إنسانية الإنسان ومقتضياتها الفكرية والروحية والمادية.

أما المسارات التي اقتضتها فهي عامةٌ، بمعنى أنَّ جهاتٍ أخرى كثيرة وشعوراً منها بالأزمة الإنسانية الحاصلة، اقترحت أفكاراً ومبادرات، وسارت في سياسات، إمَّا من منطلقاتٍ دينية أو فلسفية أو مدنية عامة. وبعض هذه المبادرات والأفكار تتلاقى مع بعض ما ورد في إعلان السُّلطان قابوس، إنما بخلفياتٍ أخرى، ولأهدافٍ مباشرةٍ مختلفة. فالدوافع والبواعث التي تحضر في الإعلان يحضر بعضها لدى الجهات العاملة والفاعلة الأخرى، وكذلك ما استظهرته بعض بنود الإعلان. ولذلك جاء في سياسات الإعلان الختامية أنه ملتزمٌ بالموثيق الدولية والعالمية، ويؤيد ويتعاون مع كل المبادرات الساعية للسلام والعدالة والكرامة، ومكافحة الاختلالات في الشأن الإنساني.

إنَّ إعلان السُّلطان قابوس للمؤتلف الإنساني مبادرةٌ جديدةٌ في الفكر والمصطلح والمنهج، فهو يتأسس على خمسين عاماً من السياسات البناءة والمتوازنة التي صاحبت حكم صاحب الجلالة السُّلطان قابوس بن سعيد رَحِمَهُ اللهُ، فصنعت النهضة العُمانية، وتحركت وأنتجت على الصُّعد العربية والإقليمية والدولية، لقد تساوقت مع الأعراف العالمية والموثيق الدولية، بيد أنَّ موطن القوة فيها كان الإدراك الواعي بضرورات التلاؤم مع الخطوط الكبرى للسياسات العالمية بالنظر والمآلات، والاستناد إلى الوعي العميق والواسع بالمصالح الأساسية للعالم وللإقليم.

لقد أقدمت سياسات السُّلطان الراحل ومبادراته على تقوية الوعي بها في «عقل العالم»، وتقوية إمكانيات التفهم والتفاهم، وصنع السلام والتعاون، دونما انتقاص من مصالح هذا الطرف أو ذاك، اقتناعاً من جلالته رَحِمَهُ اللهُ أن الاستقرار يقوم على قوة التوازن، وليس على توازنات القوة المتغيرة.